اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع إقليمي

الأُطر التشريعية للبيئة التجارية في البلدان العربية

30 حزيران/ يونيو 2020

نتالي خالد، منسقة المشروع ومسؤولة الشؤون الاقتصادية
مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك - الإسكوا

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

جدول أعمال الاجتماع

- لمحة عامة عن منهجية البحث والتحليل
- **نتائج تحليل القوانين والتشريعات الوطنية والفرعية في المنطقة العربية**
  - لمحة عامة حول التشريعات والقوانين الوطنية الخاصة ببيئة الأعمال المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمنافسة وحماية المستهلك ومكافحة الفساد في المنطقة العربية .
  - قاعدة البيانات ونتائج التحليل والتقييم للتشريعات الحالية.
- **التوصيات والخطوات المستقبلية**
  - الملاحظات والأفكار واستخلاص التوصيات اللازمة
  - تحديد الخطوات المستقبلية

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

الهدف

تزويد الدول العربية ب:

- **تقييم وتحليل للتشريعات الحالية في كل دولة لبيئة الأعمال**
- **المعايير و أفضل الممارسات الدولية والإقليمية**
- **استخلاص التحديات والتوصيات الرئيسية**
- **بوابة الكرتونية تفاعلية خاصة بالأطر التنظيمية في المنطقة العربية**

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

مهام المشروع

1. • ***مراجعة مخزون*** **اللوائح** المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمنافسة وحماية المستهلك ومكافحة الفساد في الدول العربية–**مراجعة الأدبيات**

2. • ***تطوير بوابة الكرتونية تفاعلية تتضمن التشريعات و*** **اللوائح** المتعلقة بكل بلد بطريقة منظمة تتيح سهولة الوصول إلى المعلومات . كما ستعمل السكوا بشكل دوري على تحديث المعلومات وإجراء التعديلات والمراجعات
   • ***بوابة الكرتونية تفاعلية***

3. • ,وضع و تحديد معايير التقييم ***استنادا على أفضل الممارسات*** في اللوائح الدولية والإقليمية –
   • **استفتاء للمعايير**

4. • ***رسم خريطة للإطار التنظيمي الحالي*** لكل دولة عربية لتقييم التشريعات الحالية وتحديد التحديات والتوصيات الرئيسية بالمقارنة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية - :**تجميع أكثر من 400 وثيقة لرسم الخريطة و التحليل**

5. • ***تنسيق و تثبيت النتائج*** مع الخبراء المسؤولين الحكوميين – **جاري التنفيذ**

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

المنهجية

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

المنهجية

الموضوعات / العناوين الرئيسية لأسئلة المعايير

- [ ] القوانين / المراسيم (أي التشريعات / اللوائح الوطنية)
- [ ] التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات / المعاهدات)
- [ ] المؤسسات (أي الهيئات / السلطات)
- [ ] الاتفاقيات الدولية (الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية)
- [ ] الإنفاذ (أي إيجابي أو سلبي ، مثل الحوافز ، الإعانات ، العقوبات ، الغرامات ، عقوبات السجن)
- [ ] الإعفاءات
- [ ] إمكانية الوصول / الشفافية

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

المنهجية

أسئلة المعايير - العناوين الرئيسية

المنافسة

- قوانين مكافحة الاحتكار والمنافسة
- قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار
- الكارتلات والاتفاقيات المناهضة للمنافسة
- اتفاقيات التجارة الدولية
- التحرير والتدخل في المنافسة في القطاعات المنظمة
- النظام التنظيمي للاندماج
- حماية العمال

الاستثمار الأجنبي المباشر

- اللوائح المصرفية
- سياسات الاقتصاد الكلي
- الإطار التنظيمي للاستثمار
- مخططات الحوافز
- المعاهدات الثنائية
- الحوافز الضريبية

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

المنهجية

أسئلة المعايير - العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

- مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام
- قوانين مكافحة الرشوة وضرب الصافرة.
- الموازنة والإنفاق العام
- الحكومة الرقمية
- الحكومة المفتوحة والشفافية
- التوظيف والإدارة العامة
- معايير المشتريات العامة

حماية المستهلك

- لوائح السلامة الجسدية
- حماية المصالح الاقتصادية للمستهلكين (المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها بشكل متعدد الأطراف للتحكم في الممارسات التجارية التقييدية)
- معايير لسلامة وجودة السلع والخدمات الاستهلاكية
- تدابير تمكن المستهلكين من الحصول على الإنصاف
- تعزيز الاستهلاك المستدام

162 سؤال نعم / كلا؛ بالإضافة إلى المزيد من أسئلة المتابعة

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

المنهجية

معطيات من المقابلات والخبراء عن التشريعات والأنظمة التجارية.

تحليل الثغرات

البحث في التشريعات والآليات المتعلقة بالمنافسة، الاستثمار الأجنبي المباشر، مكافحة الفساد، وحماية المستهلك.

الخطوة الأولى: تحديد القواسم المشتركة والثغرات في القواسم المشتركة ل كل بلد عربي.

الخطوة الثانية: تحديد الثغرات الموجودة بين تشريعات وأنظمة كل بلد عربي والمبادئ التوجيهية الدولية والأسس المرجعية.

الخطوة الثالثة: تقييم الثغرات نسبةً لصلتهم وتأثيرهم على السياسات وآليات تنفيذها.

الخطوة الرابعة: تطوير ملاحظات وتوصيات أوممارسات فضلى لحل الثغرات الموجودة بالتشريعات والأنظمة الحالية في البلدان العربية.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

المنهجية - المصادر لأسئلة المعايير

المنافسة:

- مؤشرات السياسات وقانون المنافسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضمن ورقة العمل لعام 2013 ، "مؤشرات جديدة لقانون وسياسات المنافسة في عام 2013 للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وللدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية". يوفر مؤشر CLPنموذجًا للتحليل وللتسجيل على طول طبقتين مع مراعاة نطاق عمل التشريعات ، وسياسة السلوكيات المناهضة للمنافسة ، ونزاهة التحقيق ، والمناصرة
- قانون الأونكتاد النموذجي الخاص بالمنافسة ومجموعة مبادئ الأمم المتحدة الخاصة يالمنافسة

الإستثمار الأجنبي المباشر:

- تم تحديث مؤشر تقييد تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر (مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في عام 2010، لأنه يوفر أداة قياس قوية لقياس وتقييد القيود القانونية التي تشكل وتؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدولة المعنية

مكافحة الفساد

- إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2015 من "دليل المستخدم لقياس الفساد ومكافحة الفساد"
- مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الطبعة الثالثة)
- قائمة التقييم الذاتي الشامل للأمم المتحدة بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

حماية المستهلك:

- مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك (UNGCP)
- دليل الأونكتاد لحماية المستهلك

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

الهدف والمنهجية

التغطية الجغرافية

- **الدول العربية 22 دولة:**

البحرين ، مصر ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، موريتانيا ، المغرب ، عمان ، دولة فلسطين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، الإمارات العربية المتحدة ، اليمن ، جيبوتي ، جزر القمر ، الجزائر ، الصومال.

أدوات التقييم

إطار المعايير ، من 162 سؤال لكل دولة

4 مقابلات لكل بلد ، والتي يبلغ مجموعها 72 مقابلة

تحليل

- مقارنات مرجعية مع المعايير الدولية (OCEDو UN)
- مصفوفة لمقارنة النتائج بين الدول

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

المنهجية – تحديات و حدود الدراسة

- إستنادًا إلى افتراض ان المعايير الدولية و "قوالب القانون النموذجية" هي الأمثل، فبذلك صمم نظام نقاط لأهداف القياسات المقارنة.....
- الجواب بنعم على وجود قانون أو مؤسسة أو تعريف يعامل معاملة كسب نقطة واحدة و الاجابة بلا فهي 0. ولكن، هنالك عدد من الأسئلة حيث يكون ناتج الاجابة بنعم هو 0 مثل الجواب على أسئلة ضوابط رؤوس الأموال. (مع تحفظات أخرى)
- كل هذا أدى لحساب نسبة نقاط تهدف لخلق أساس و صورة للبناء عليها و تطويرها مع الوقت.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

القيود

القيود الجغرافية أو الميدانية

- وباء فيروس كورونا-19 العالمي قيد بشكل كبير إمكانية عمل المقابلات مع الخبراء و نقط التواصل بحضور جسدي بجانب تقييد إمكانية وصول أفراد الفريق للمكتب و مصادره.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

القيود

الوقت الضائع

- التأخير الذي شُهد في المراحل الأولية بالنسبة لمشاركة وثائق المشروع و عمل المقابلات الأولية.
- رمضان و العيد بجانب وقوعهما وقت وباء عالمي أخرت الردود أو أعاقتها حتى من قبل الخبراء و المسئولين.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

القيود

القيود المنهجية

- الاعتماد على المراجعة الأدبية الأولية لتصميم الاسئلة المقياسية.
- الاعتماد على الخبراء لملء الثغرات في بحثنا (المقصود بذلك أن المرشح المثالي للمقابلات هو خبير قانوني مطلع أو له علاقة بالأطر التشريعية و التنظيمية بمحورالمقابلة)
- الاعتماد على الافتراضات و البديهيات التي ليست ثابتة.
- تحدي تمدد النطاق

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

النتائج الأولية

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

لا يوجد تنسيق أو توحيد إقليمي للقوانين التي تكون عادة ناتج لضغوطات داخلية و خارجية.

- الدول العربية تطور هياكلها القانونية بمكونات أو أوجه مشابهة للبلدان التي تحدها.
- انعدام وجود استراتيجية إقليمية لتطوير البيئة التجارية أو مؤشرات أو معايير جودة يحد و يخفض الكفائة التجارية و الفرص المتاحة.
  - تطوير قوانين تتعلق بالمنافسة و الاستثمار الأجنبي المباشر هو ناتج من ضغوط خارجية (المعاهدات الدولية مثل الاتحاد الاوروبي)
  - تطوير قوانين تتعلق بحماية المستهلك و مكافحة الفساد غالبًا ما تكون ناتج من ضغوط داخلية (الاستياء العام، انتفاضات 2011 التي ركزت على مكافحة الفساد)

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

دول مجلس التعاون الخليجي سجلت درجات عالية في أغلب الفئات، دول المشرق العربي تلبي طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأقل البلدان نموًا لديها ثغرة كبيرة في مجال حماية المستهلك.

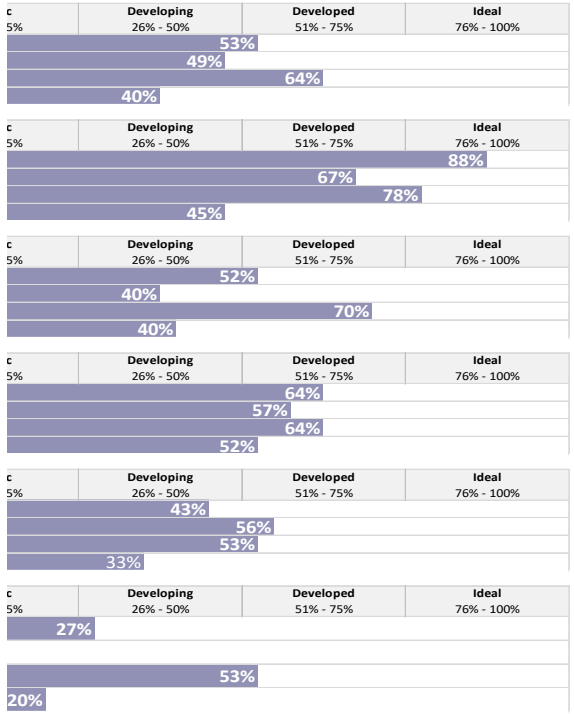

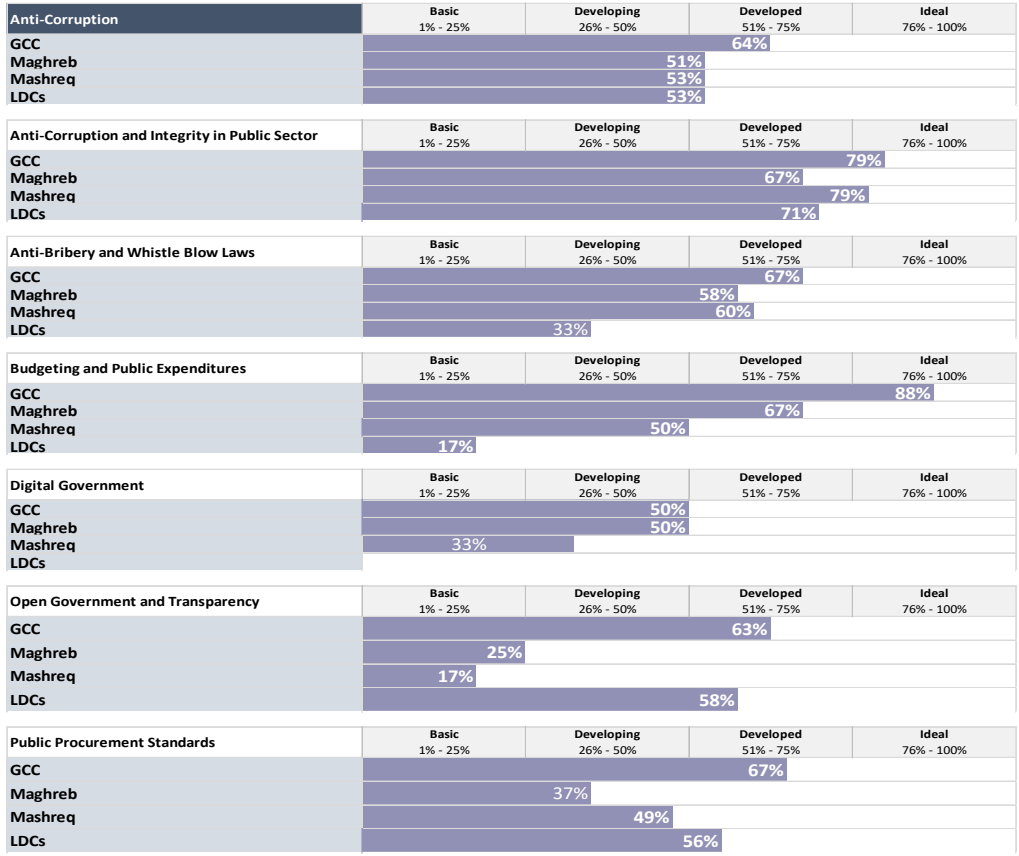

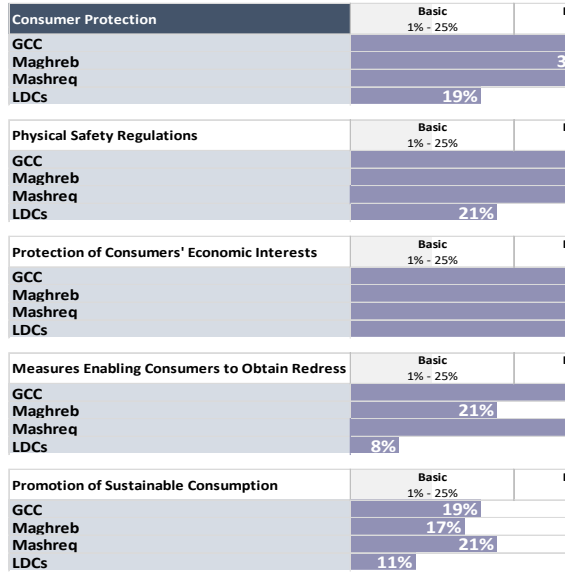

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

تم التشديد على أهمية اليات التنفيذ لكونها الثغرة الرئيسية في الأطر التشريعية للبيئة التجارية.

- حتى عندما تكون الهياكل القانونية مطابقة للمعايير العالمية، الثغرات المتعلقة بالتنفيذ واضحة و منتشرة في العالم العربي.
  - تم ذكره بشكل عام في المقابلات على أنه تحدي كبير.
  - مثال: لبنان بحاجة لتطبيق المراسيم التي أقرت لتفعيل القوانين (مثل مكافحة الفساد) .

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

تم التشديد على أهمية اليات التنفيذ لكونها الثغرة الرئيسية في الأطر التشريعية للبيئة التجارية.

- الاستثناءات القانونية عادة ما تكون تستهدف القطاعات و الموارد المتصلة بالقطاع العام أو العسكري أو الجهاز الأمني أو كبار المسؤولين.
  - مشتريات القطاع العام و القطاع العسكري مستثنيين من سياسات التحرر الاقتصادي و الرقابة العامة و المسائلة.
  - بالمثل، استثناءات وضعت لصالح كبار المسؤولين (لكن هنالك تغيير تدريجي منذ 2011 ملحوظ)
- بعض الدول القريبة جغرافيا تتفوق في بعض الفئات المحددة.
  - دول مجلس التعاون الخليجي تتفوق في فئة المنافسة، المشرق يتفوق في الاستثمار الأجنبي المباشر، و المغرب العربي يتفوق في حماية العمال و حماية المبلغين عن الفساد.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

المنافسة

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

مرت خمسة أعوام على تقرير الاسكوا سنة 2015 عن الإطار القانوني للتجارة في البلدان العربية: تقدم ضئيل قد أُحرز ولم يزل أمامنا الكثير.

1. تعريف الحدود والفرق بالدور بين سلطات المنافسة والهيئات التنظيمية.	تقدم واضح من حيث التعديلات و المراسيم التي صدرت منذ 2015.
2. يجب على البلدان العربية ضمان استقلالية سلطات وهيئات تنفيذ وحماية المنافسة.	استقلالية السلطات أو الهيئات مضمونة في القانون ولكن هناك مشاكل في التطبيق وعمليات صنع القرار غير المنحازة والموارد البشرية و المالية.
3. يجب على البلدان العربية أن تقرر مسبقًا وبشكل واضح نطاق ومدى قانون المنافسة.	عمل مستمر
4. المنافسة والتشريعات القطاعية وآليات التنفيذ يجب أن تتواجد في إطار أوسع يتضمن السياسات التنموية.	عمل مستمر
5. من المهم أن لانقع في خطأ المبالغة في تبسيط العلاقة مابين تنفيذ المنافسة وتنظيم القطاعات.	عمل مستمر
6. الحاجة لتثقيف المواطنين عن مشاكل المنافسة وتأطير قانون المنافسة.	عمل مستمر. كان هناك حملات توعية للعامة بشأن قوانين المنافسة وحماية المستهلك
7. التطبيق العملي لقانون المنافسة سيبقى معطلًا إلى حين سن أدوات التنفيذ لتلائم حقائق المخالفات في السوق التي تحدث فيه.	ذكر بشكل مستمر في المقابلات لكونه التحدي الأكبر
8. من الضروري أن تطور سياسات منافسة تتضمن خصائص الدولة وتكون موضوعة ضمن خطة إنمائية أوسع.	ثاني أكبر تحدي

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

بشكل عام، دول مجلس التعاون الخليجي حققت نتائج عالية بما يتعلق بالإطار القانوني للمنافسة، و تتبعها دول المغرب العربي. موريتانيا و المغرب يتصدران الإقليم بما يتعلق باصلاحات المنافسة.

Filter	Competition Criteria Questions 54	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
Bahrain	Competition			67%	
Egypt	Competition			58%	
Iraq	Competition			58%	
Jordan	Competition			56%	
Kuwait	Competition			73%	
Lebanon	Competition		20%		
Libya	Competition			53%	
Mauritania	Competition			82%	
Morocco	Competition			75%	
Oman	Competition			60%	
Palestine	Competition				
Qatar	Competition			67%	
Saudi Arabia	Competition			58%	
Sudan	Competition			44%	
Syria	Competition			55%	
Tunisia	Competition			42%	
UAE	Competition			55%	
Yemen	Competition			62%	

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

قانون المنافسة و منع الاحتكار في لبنان بسيط ويفتقر لمراسيم تنفيذية بينما ينعدم وجود أي إطار تشريعي يحكم المنافسة في فلسطين
لدى الأردن و لبنان و فلسطين أضعف التشريعات و القوانين المتعلقة بمكافحة الهيمنة و الاحتكار.
الاتحادات الاحتكارية والاتفاقيات المناهضة للمنافسة مازلت قيد التطوير في السودان و عمان و سوريا.

Anti-Trust and Competition Laws	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			69%	
Maghreb			70%	
Mashreq			46%	
LDCs			64%	

Anti-Dominance and Monopolisation Laws	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			69%	
Maghreb			63%	
Mashreq			45%	
LDCs			71%	

Cartels and Anti-Competitive Agreements	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			64%	
Maghreb			62%	
Mashreq			51%	
LDCs			62%	

قوانين مكافحة الاحتكار والمنافسة هي الأضعف في المشرق

- يفتقر لبنان وفلسطين الى قانون ينظم المنافسة
- يفتقر القانون لتعريفات واضحة للمنافسة، والهيمنة في سوريا
- غياب استقلالية الهيئات الناظرة بتطبيق القانون في في الأردن مثلا

نرى أن لدى دول شمال افريقيا، اليمن، والخليج تعريف واضح لمفهوم الكارتيلات.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

اليات تنفيذ القوانين

Competition Enforcement Practices	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			71%	
Maghreb			67%	
Mashreq			56%	
LDCs			67%	

معظم الدول العربية تفتقر لاستقلالية الهيئات الناظرة بتطبيق المنافسة.

- معظم مؤسسات المنافسة تقع ضمن هيكلية الوزارات ولا تتمتع باستقلال مالي أو اداري.

كل القوانين تتضمن تجريما وملاحقة لمن يخالف القوانين لمنع الاحتكارات وتطبيق المنافسة

تقيد معظم الدول العربية قوانين المنافسة باستثناءات لقطاعات حكومية

التشريعات المتعلقة بالمنافسة في موريتانيا و الأردن و سوريا و المغرب أحرزوا نقاط عالية من ناحية تحديد المؤسسات و مسؤلياتها.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

سياسة التحرير الاقتصادي وقوننة الاندماج

Liberalisation and Competition Intervention in Regulated Sectors	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC	40%			
Maghreb	50%			
Mashreq	38%			
LDCs	33%			

أغلب الدول العربية لها استثناءات فيما يتعلق بسياسات التحرير الاقتصادي

باستثناء موريتانيا، الدول العربية مترددة بما يتعلق بالتدخل في التحرير الاقتصادي والمنافسة في القطاعات المنظمة

معظم الدول العربية تملك تشريعات واضحة حول ادماج الشركات وتتضمن معايير واضحة لهذه الادماجات

- اغلب هذه التشريعات لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير الاندماج على الاسعار، سوق العمل، التصدير، والاستثمار

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

مكافحة الفساد

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

الخليج يعد الأكثر تطورا تشريعيا من ناحية مكافحة الفساد، بالاستناد الى القوانين، التعريفات، والمؤسسات الناظمة.

Anti-Corruption	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			64%	
Maghreb			51%	
Mashreq			53%	
LDCs			53%	

Laws/Decrees	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC				81%
Maghreb			60%	
Mashreq				75%
LDCs		50%		

Definitions	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			57%	
Maghreb			53%	
Mashreq			53%	
LDCs		47%		

Institutions	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			67%	
Maghreb			50%	
Mashreq		46%		
LDCs			58%	

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

كافة الدول العربية تتمتع بهيئات خاصة واليات تجريمية لمكافحة الفساد في القطاع العام.

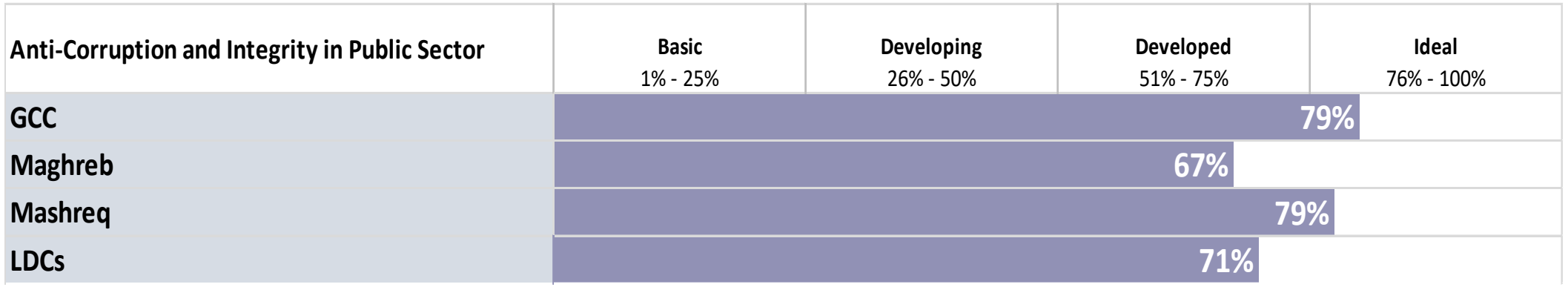

تتضمن التشريعات مكافحة الفساد استثناءات وحصانات

- مثل العراق، لبنان، السعودية، السودان، سوريا، واليمن.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

Anti-Bribery and Whistle Blow Laws	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			67%	
Maghreb			58%	
Mashreq			60%	
LDCs		33%		

تجرم كافة القوانين العربية فعل الرشوة

- تتميز السعودية و الكويت و المغرب و تونس بتشريعات قوية بما يتعلق بمكافحة الرشوة.

يجب العمل على سياسات تشجيعية لمكافحة الرشوة في الادارات العامة وحماية المبلغين عنها.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

قوانين الوصول للمعلومات موجودة بمعظم التشريعات العربية، ولكن تبقى العبرة بالتنفيذ.

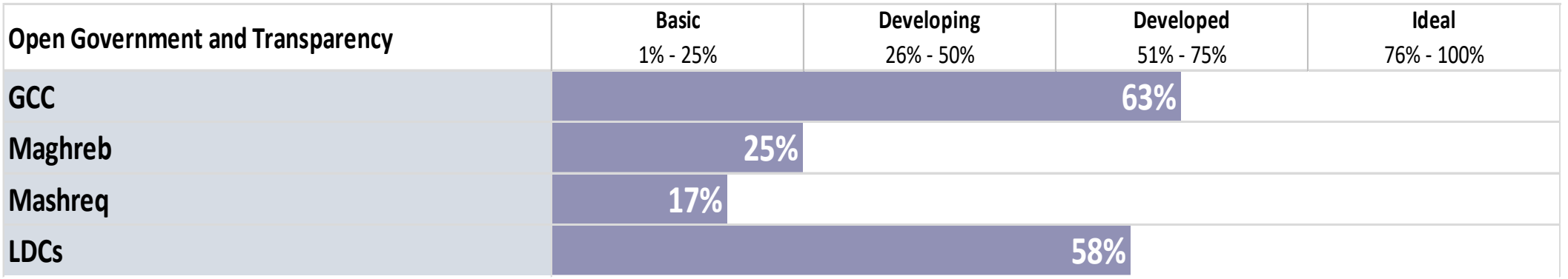

هناك عقبات كثيرة لتنفيذ قوانين الوصول للمعلومات في العالم العربي

على الدول العربية العمل بشكل ملح على تشريعات تضمن حماية الخصوصية وأمن البيانات.

تفتقر التشريعات العربية لتعريف واضح للشفافية (معظم الدول العربية لا تملك)

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

Public Procurement Standards	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			67%	
Maghreb		37%		
Mashreq			49%	
LDCs			56%	

كل الدول العربية تتضمن معايير للمشتريات العامة، ولكن هناك استثناءات كثيرة في أغلب الدول مما يفرغ النص من مضمونه

أغلب التشريعات لا يعطي الصلاحيات الكافية لهيئات مكافحة الفساد لمراقبة مدى تطبيق معايير المشتريات العامة

- أغلب التشريعات العربية لم تلحظ الشفافية والقدرة على الوصول لكيفية تنفيذ المشتريات العامة

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

الاستثمار الأجنبي المباشر

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

قوانين تنظيم المصارف وسياسات الاقتصاد الكلي

Banking Regulations	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			88%	
Maghreb			67%	
Mashreq			78%	
LDCs		45%		

كافة الدول العربية تتمتع بتشريعات تنظم القطاع المصرفي، ولكن معظمها يضع قيودا على الرساميل في المصارف.

معظم الدول العربية تملك الهيئات تراقب وتقيم أحكام مشاركة الاستثمار الاجنبى المباشر في القطاع المصرفي (مثل مصرف مركزي، غرفة التجارة، جمعية مصارف الخ...)

كل الدول العربية ما عدى السودان تتمتع باستراتيجية وطنية وتشريعات محددة للمنافسة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

عمليات منح حوافر الاستثمار الاجنبي المباشر مفتوحة لمراقبة المجتمع المدني والبرلمان وصناع السياسات في حوالي نصف الدول العربية.

معظم الدول العربية (ما عدى الاردن، تونس، المغرب، وفلسطين) تفرض قيودا في السوق على الاستثمار الاجنبي المباشر.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

برامج الحوافز والمعاهدات الثنائية

Incentivisation Schemes	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC	43%			
Maghreb	56%			
Mashreq	53%			
LDCs	33%			

فلسطين تتحلى بأقوى إطار تشريعي متعلق ببرامج الحوافز وتتبعها الأردن، الكويت، مصر، موريتانيا، المغرب، و تونس.

كافة الدول العربية ما عدى السودان تتمتع ببرامج تحفيزية ومؤسسات دعم وتطبيق برامج التحفيز

لا يوجد الية واضحة لتقييم التكاليف بعيدة المدى المتضمنة في برامج التحفيز الاستثمارية (الا في مصر، الكويت، فلسطين، وتونس)

كان من الصعب الوصول الى معلومات دقيقة حول المعاهدات الثنائية في الدول العربية

تملك دول المشرق العدد الأكبر من المؤسسات المحددة في الأُطر التشريعية لتنظيم التفاعل مع الاستثمار الأجنبي المباشر. تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي و اليمن.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

حماية المستهلك

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

تنظيمات السلامة البدنية وحماية المصالح الاقتصادية

Physical Safety Regulations	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			63%	
Maghreb			63%	
Mashreq			71%	
LDCs	21%			

Protection of Consumers' Economic Interests	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC			80%	
Maghreb			67%	
Mashreq			83%	
LDCs		44%		

يمثل الإطار التشريعي لحماية المستهلك الحلقة الأضعف. المشرق العربي يتفوق بشكل بسيط على دول مجلس التعاون الخليجي حيث أن دول المغرب العربي و البلدان الأقل نموًا متأخرون نسبيا عن الباقي (باستثناء المغرب و اليمن)

تحدد معظم التشريعات العربية لوائح السلامة البدنية والمؤسسات المخولة بتقييم ومراقبة الامتثال لهذه اللوائح.

كل تشريعات الدول العربية ما عدى العراق تتضمن تعريفات واضحة لحقوق المستهلك وحمايته

لدى الكويت، قطر، فلسطين، و مصر تدابير قانونية قوية تسمح للمستهلك بالحصول على تعويضات ولكن لا يزال هنالك حاجة لتطوير هذه التدابير في كافة الإقليم

تدابير تمكين المستهلكين من الحصول على التعويضات وتعزيز الاستهلاك المستدام.

Measures Enabling Consumers to Obtain Redress	Basic 1% - 25%	Developing 26% - 50%	Developed 51% - 75%	Ideal 76% - 100%
GCC	59%			
Maghreb	21%			
Mashreq	71%			
Promotion of Sustainable Consumption	**Basic** 1% - 25%	**Developing** 26% - 50%	**Developed** 51% - 75%	**Ideal** 76% - 100%
GCC	19%			
Maghreb	17%			
Mashreq	21%			
LDCs	11%			

علامات ونسب متدنية بما يتعلق بتعزيز و تشجيع الاستهلاك المستدام في كل أنحاء العالم العربي

معظم الدول العربية (ما عدى تونس، سوريا، السعودية، عمان، الكويت والبحرين) لا تفرض الضرائب او رسوم لردع سلوكيات الاستهلاك السلبي

بعض الدول (ليبيا، عمان، السودان، تونس) لا تتمتع باجراءات متخصصة للشكاوي لدى الجهات الحكومية المنظمة

معظم الدول العربية لا تملك الاطر القانونية للدعاوى القضائية الجماعية للدفاع عن المصلحة العامة

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

التوصيات الأولية

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

التوصيات العامة

1. التركيز على تحسين وتقوية آليات التنفيذ.
2. التوحيد القياسي للدول المجاورة قد يتيح المزيد من الفرص و الخطوات العملية ذات الكفائة للتحسين و التوفق مع مشاركة المعرفة الحاصلة على نطاق شبه إقليمي.
3. الدفع لتحسين وعي و مشاركة العامة في تطوير وتطبيق وإمكانية الوصول للقوانين.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

التوصيات العامة

4. انشاء وتوطيد رؤية استراتيجية شاملة تتضمن مؤشرات وخطوات واضحة ومتوفرة للعامة و مفتوحة للرقابة بهدف مواءمة الإطار التشريعي مع الأجندة أو الخطة التنموية.
5. التركيز على الأُطر التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد وعدها بمثابة ركن الأساس لخلق آثار متتالية في التشريعات الأُخرى، في مابينها المنافسة و الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية المستهلك.
6. مجال حماية المستهلك قاحل و مقفر وبأمس الحاجة للتطوير.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

وشكرًا